المصدر: روزاليوسف
التاريخ : ١٩٩٢/٤/٧

أيام السادات الأخيرة

جيهان السادات ومقلب « البلاى بوى »

قبل اقل من اسبوعين على اغتياله ، تلقى السادات معلومات مفصلة حول تهديدات من ليبيا واثيوبيا وسوريا وإيران .. وكان مصدر هذه المعلومات وكالة المخابرات المركزية (الأمريكية) التى اهتمت بتحذيره من « التهديدات الخارجية » .. واهملت « القوى الداخلية » ومنها جماعة « الجهاد » الاصولية التى افتت بتكفيره .. ثم اباحت دمه .. ثم قتلته فى قلب النهار .

لقد كانت هذه المعلومات - المفرطة فى التفاصيل والسرية - مثل « الريموت كنترول » الذى حول خوف اجهزة الامن على حياة السادات من الداخل إلى الخارج .. فراحت تفتح عيونها على الموانىء والمطارات والمنافذ البرية .. واعطت ظهرها للتنظيمات الدينية المتطرفة .. وما اكد لها انها تقوم بواجبها هو وجود ١٤ جهة خارجية ، كانت تستهدف اغتيال السادات ، وهز اعمدة نظام حكمه بعمليات تخريب ، كُشف اغلبها .. وكانت هذه الجهات المتنوعة الجنسية قد نشطت للانتقام ، والعقاب بعد مبادرة « السلام » .. وتوقيع معاهدة « كامب ديفيد » .

إن دول جبهة « الرفض » فى ذلك الوقت « العراق وسوريا وليبيا واليمن الجنوبية » وبعض المنظمات الفلسطينية المتشددة كانت وراء هذه الجهات او المنظمات الدولية التى اشتهرت بعمليات العنف الجريئة .. مثل « الالوية الحمراء » .. « كارلوس » .. « الجيش الاحمر » اليابانى .. ومنظمة « مانهوف » الالمانية .

وحسب ما ذكره موسى صبرى - نقلا عن جهات الامن فى مصر .. فإن هذه الجهات ضبطت ٣٨ محاولة اغتيال وتخريب ، وقلب لنظام الحكم .

ولكن .. هذا النشاط الامنى - الموجه إلى الخارج - لم تقابله عيون مفتوحة على ما يجرى فى الداخل .. ومن ثم كان اغتيال السادات على يد افراد من تنظيم « الجهاد » مفاجأة للأمن . وفى حيثيات الحكم فى قضية « الجهاد » - القضية ٤٨ لسنة ١٩٨٢ امن دولة عليا - قال المستشار عبد الغفار محمد : « إن اجهزة الامن فى الدولة وعلى كافة مستوياتها لم تكن لديها معلومات عن التنظيم منذ إنشائه خلال عام ١٩٨٠ ، وحتى بدا فى تنفيذ مخططه بمحاولة قلب نظام الحكم » .

لقد بُنى التنظيم ، واستكمل هيكله ، وجند اعضاءه ، ورسم الخطط ، واشترى السلاح ، وتحرك من قبلى إلى بحرى ، ورغم ذلك كانت اجهزة الامن - كما استقر فى يقين المحكمة - اخر من يعلم .. وهذه كلها بوادر « كان يمكن منها ان يكشف امر هذه التنظيم » .. ولكن ذلك لم يحدث .. الأمر الذى جعل المحكمة تقول بعبارة اخرى : « إن اجهزة الامن فى الدولة لم يكن لها اى نشاط سابق على الأحداث » ..

ومن ثم اضافت : « ولا يسع المحكمة إلا ان توصى بإجراء تحقيق شامل وعاجل لتحديد المسئولين عن هذا الموقف الذى نتج عنه ضرر جسيم بامن المجتمع » .

وفى الحقيقة .. لم يكن تجاهل الخطر الداهم مشكلة الامن فقط .. بل كان مشكلة السادات ايضا .. فإحساسه بالذات كان متضخما .. وكان يشعر بانه اقوى من ان يطوله احد .. كما كان يعتقد انه محبوب من الناس ، لدرجة تمنع التفكير فى اغتياله .. وهذا ما جعله لا يهتم كثيراً بتامين نفسه فى العرض العسكرى الذى قُتل خلاله .

يضاف إلى ذلك انه اصبح يثق كثيرا فى معلومات اجهزة الامن الامريكية .. ومنها وكالة المخابرات المركزية .. وقد بدات هذه الوكالة فى رصد كل ما يتعلق به بصورة منتظمة بعد توقيع معاهدة « كامب ديفيد » .. اى انهم كانوا يعرفون كل ما يتعرض له اولا باول ..

وفى وثيقة للخارجية الامريكية ـ مستندة إلى معلومات المخابرات المركزية ـ بتاريخ ٥ يوليو ١٩٧٩ ، نجد نموذجا لهذه المتابعة .. تقول الوثيقة :

ـ إن تحليلات المخابرات المركزية ، تشير إلى ان شعبية الرئيس السادات لازالت مرتفعة فى اوساط الشعب المصرى ، والعسكريين الذين يؤيدون معاهدة السلام ويجنون فوائد اقتصادية من ورائها » !!

وتضيف :

ويحتل المعارضون السياسيون للسادات « مراكز حساسة فى المجتمع المصرى ولكنهم فى الوقت الحاضر فى حاجة إلى تنظيم ، وتنقصهم القيادة الصحيحة لجذب مؤيدى السادات » .

وتستطرد :

ــ ولكن .. هذا لا يمنع ان « وضع السادات الداخلى عرضة للتقلبات والفشل ، وخلال السنة الأخيرة حدث بعض التدهور فى وضعه داخل مصر .. وهذا بمثابة تهديد لسياسته .. وهناك الموقف الشعبى الذى سيبرز إذا خابت توقعات الشعب بحصول تحسن فى الوضع الاقتصادى فى مصر .. وإذا لم يحدث توقع ملموس على صعيد مفاوضات الحكم الذاتى خلال سنة من المعاهدة التى صدق عليها بيجين والسادات فى مارس الماضى ، فإن التهديدات ستزداد ضد السادات .. ومن المتوقع ان يتخذ خطوات تتسم بـ حازفة لوقف الهجوم المضاد لسياسته » .

ثم تقول الوثيقة :

« وقد كان للمعاهدة السلمية وقع طيب وتجاوب وتاييد لدى اغلبية المصريين الذين ملوا من صراعهم مع إسرائيل .. ويامل المصريون خيرا من معاهدة السلام ، ويتوقعون تحسن الوضع الاقتصادى فى بلادهم .. حتى ان القيادة العسكرية تشارك فى هذه الآمال وتحقق فوائد اقتصادية .. ويشعر العسكريون بالارتياح لاسترجاع شبه جزيرة سيناء ، وتضاءل احتمال اندلاع الحرب من جديد مع إسرائيل ، وخاصة أن مصر غير مستعدة لذلك .. وهذا ما يثير القلق .. ولكن توريدات الأسلحة من الولايات المتحدة ومن مصادر اخرى للقوات المسلحة ، ستقلل من قلق هذه القوات التى تخشى من الأسلحة التى فى ايديها والتى اصبحت غير قابلة للاستعمال » .

« ويحتاج السادات إلى تقدم واضح فى المفاوضات مع إسرائيل ، او إلى حدوث تطور اقتصادى إيجابى لتجاوز تردى موقفه . ومن الصعب الحصول على نجاحات بارزة فى هذه المنطقة بسبب حساسية قضية الضفة الغربية .

وعناد إسرائيل ، وعدم احتمال مصالحة مصر مع اشقائها العرب ، وتعقد المشاكل الاقتصادية فى مصر .. وإذا لم يحدث تقدم فى مفاوضات الحكم الذاتى فإن انتقادات معارضى المعاهدة ستزداد حدة .. وستتسع » .

« إن السادات عرضة لمحاولات اغتيال من قبل الراديكاليين العرب فى الخارج اكثر من الداخل .. وإن كان وضعه على الصعيد الأمنى والحماية لاباس به .. ولكن محاولة القضاء على حياته احتمال مستمر فى ضوء الغضب العارم فى الدول العربية تجاه معاهدة السلام مع إسرائيل .. إن الدستور لاينص على وضع خلف للرئيس السادات بشكل تلقائى ، ونائب الرئيس حسنى مبارك هو اختيار السادات ليحل محله ، ما لم تطرأ ظروف غريبة تزعزع هذا الوضع .. ومواقف مبارك هى نفسها مواقف السادات .. ومن المحتمل ان يقوم مبارك بتكملة مسيرة السلام مع إسرائيل .. وإن كان موت السادات يمكن ان يؤدى إلى وضع مضطرب فى مصر يتضمن عدم استقرارها .. وهناك جانب كبير من الشعب المصري يفضل ان يسلك الطريق الاكثر امانا وهو العودة إلى الحظيرة العربية والوقوف تحت لوائها » .

هذا بالنص الجزء الذى يهمنا فى هذه الوثيقة الامريكية الخطيرة ، التى فضحها الطلبة الإيرانيون الذين احتلوا السفارة الأمريكية فى طهران .. وهذا الجزء يتيح لنا تقدير موقف السادات قبل حوالى ١٥ شهراً من اغتياله .. على النحو التالى :

١ ـ شعبية السادات لاتزال مرتفعة ولكنها معرضة للانهيار إذا لم يتحقق الرخاء الذى وعد الشعب به بعد المعاهدة .. وهذا الرخاء كان بمثابة الحلم الكاذب .. او الحمل الكاذب ..

دعاية إعلامية تغطى بالوهم على مساحات متزايدة من الجوع ، والفقر ، والحرمان ، والمتاعب الاقتصادية ، والتضخم ، والغلاء ، والفساد المالى ، والإدارى ، والسياسي .. اى انه بدلا من الرخاء جاء الكساد .. وبدلا من نعيم السلام جاء جحيم الغلاء .. وبدلا من جنة الرفاهية وقع المصريون فى جهنم الحاجة

٢ ـ وضاعف من ذلك توقف المساعدات العربية فزاد ذلك الطين بلة وتقول وثيقة امريكية بتاريخ ٢ يوليو ١٩٧٩ (وهو تقرير سرى يحمل رقم ١٢٠٩ بعنوان متطلبات السادات العسكرية ومشاكله المالية) . إن وقف المساعدات المالية العربية لمصر سيؤثر على قدرتها فى شراء أسلحة ومعدات عسكرية من اوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . وثمن هذه المعدات منذ سنة ١٩٧٦ ، يقدر بحوالى ٥,٣ بليون دولار .. وعدم توافر الأموال العربية يمكن ان يؤثر بنسبة ٥٠٪ على قدرة مصر على شراء أسلحة تم الاتفاق عليها بموجب عقود مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا .

ويضيف التقرير السرى إن مصر مضطرة إلى اتخاذ ، مجموعة من الإجراءات لزيادة الاموال اللازمة لتنفيذ العقود المبرمة مع الغرب .. منها الاقتراض التجارى .. وزيادة الاعباء على الشعب .. والتقليل من برنامج التحديث العسكرى .. وهو ما يهدد دعامة السادات داخل القوات المسلحة ، .

، وهناك احتمال واحد فقط لتلبية متطلبات مصر من الاسلحة ، وهو تخفيض سعر تكلفة الاسلحة الامريكية ، والاوروبية ، وصيانة الاسلحة السوفيتية الموجودة لديها .. مثل

إصلاح مقاتلات الميج ـ ٢١ من قبل بريطانيا .. وقيام إيطاليا بتقديم قطع غيار الاجهزة الالكترونية لهذه الطائرات .. وقيام الولايات المتحدة بصيانة هياكل الغواصات السوفييتية الصنع » .

باختصار .. لم تشا الولايات المتحدة ان تعوض مصر عن الاموال العربية التى فقدتها بعد كامب ديفيد .. واظهرت عمليات استطلاع للراى العام هناك ، واجرتها ـ فى مارس ١٩٧٩ ـ مؤسسة « هاريس » وبعض شبكات التليفزيون القوية . « معارضة شديدة لزيادة الدعم الاقتصادى والعسكرى لمصر وإسرائيل » بنسبة ٦٥٪ على الاقل ، وهى النسبة التى ابدت تشاؤمها « من حدوث سلام دائم بين مصر وإسرائيل » وقالت : إن الولايات المتحدة ستقدم هذا الدعم لتسليح « محاربى المستقبل » .. وانها « يمكن ان تتورط معهم فى صدامات حتمية الوقوع » !!

وادت المقاطعة العربية إلى حرمان مصر من حوالى ٣ مليارات دولار سنويا ، وعلقت عضوية مصر فى المؤتمر الإسلامى ، وتحركت لطرد اكثر من ٦٠٠ الف مصرى يعملون فى بلاد الخليج . ويحولون إلى بلادهم ١,٧٥ مليار دولار سنويا .. واعلنت حل الهيئة العربية للتصنيع الحربى والتى تشارك فيها السعودية ودول الخليج ومصر براس مال يبلغ ٢٦٠ مليون دولار لكل دولة .

لقد سعد العسكريون باستعادة سيناء بلا حرب .. ولكنهم اصبحوا فى حالة قلق من الاسلحة التى فى ايديهم ، والتى اصبحت غير قابلة للاستعمال .. فكان لابد من الحصول على اسلحة جديدة من الغرب .. قيمتها تصل إلى

٥,٢ مليار دولار .. وهو مبلغ لم تعد مصر قادرة على سداده ، بعد تلاشى الدعم العربى .. مما جعل كثيراً من الصفقات مهدداً بالا يكتمل ..

واهم هذه الصفقات ـ حسب التقرير السرى السابق ـ كانت صفقة مع فرنسا بحوالى ٢,٩ بليون دولار لشراء قوارب مجهزة بصواريخ اتوماتيكية ، وطائرات الميراج ، وصواريخ كروتال ارض ـ جو .. وصفقة مع الصين الشعبية بحوالى ١٢٠ مليون دولار لشراء طائرات ف ـ ٦ المقاتلة ، وصفقة مع بريطانيا قيمتها ٨٠٠ مليون دولار لشراء ١٦٠ طائرة « الفا » المصممة للهجوم الارضى ، كان سيتم تجميعها فى القاهرة .. وصفقة مع إيطاليا قيمتها ٢٢٥ مليون دولار لشراء فرقاطات حربية من نوع « لوبو » بخلاف صفقة اخرى بحوالى ٥٠ مليون دولار لشراء طوربيدات الغواصات الإيطالية الصنع .. وكانت هناك صفقة مع المانيا لشراء ناقلات جنود بحوالى ٥٠ مليون دولار .. يضاف إلى ذلك ان الهيئة العربية للتصنيع الحربى كانت فى حاجة إلى ١,٥ مليار دولار لاستكمال مشاريعها الخاصة بتصنيع السلاح فى مصر .

وهذه الصفقات وغيرها لم يعد من السهل استكمالها ـ فى ذلك الوقت ـ وكان الحل الوحيد امام السادات هو الاقتراض وشراء الاسلحة من الغرب بالأجل .. فتراكمت الديون العسكرية حتى وصلت فى سنة ١٩٨١ ، قبل اغتيال السادات مباشرة إلى ٧,٦ مليار دولار .. وكانت هذه الديون بمثابة عبء إضافى على الاقتصاد المصرى ، الذى كان قد وقع فى مستنقع الديون ، التى وصلت فيما بعد إلى ما يزيد على ٤٠ مليار دولار .

٤ ـ إن المخابرات الامريكية بدات فى بحث صورة الاوضاع فى مصر ، بعد اغتياله .. قبل الاغتيال بحوالى سنة وربع السنة .

٥ ـ إنها اهتمت ايضا برصد حجم المصريين الذين يفضلون عودة بلادهم إلى الحظيرة العربية .. وكان هذا الحجم ـ فى ذلك الوقت الذى لم تكن قد ظهرت فيه الآثار السلبية للمعاهدة ـ كبيراً .

لقد راح السادات يستخدم كل ما يملك من كلمات فى قاموس اللعنات ، والشتائم ، ليسب النظم العربية التى رفضت سلامه مع إسرائيل .. وفى وثيقة صادرة عن الخارجية الامريكية بتاريخ ١٢ مايو ١٩٧٩ : إن « كلام السادات موجه إلى الشعب المصرى الذى يروقه حاليا اسلوب السادات فى التهجم على الاغنياء العرب . ولكن .. المفكرين المصريين سيتساءلون مع مرور الوقت عن عزلة بلدهم عن الدول العربية التى لها معهم علاقات مشتركة على الصعيد الثقافى ، والدينى ، والسياسى ، وسيزداد هذا التساؤل حدة عندما يدرك المفكرون المصريون ما تعانيه مصر فى عزلتها ، والعقوبات المفروضة عليها ، خاصة إذا لم تستفد مصر من معاهدتها السلمية مع إسرائيل » .

٦ ـ واهتمت المخابرات الامريكية كذلك برصد حجم المعارضة السياسية للسادات ، وتوقعت ان تزداد يوما بعد آخر مع توالى ظهور النتائج السلبية للمعاهدة .. وهذا ما حدث بالفعل .

فبعد حوالى الشهر على هذا التقدير ، خرج تقدير اخر ، فى وثيقة اخرى ، اشارت بوضوح إلى ان الوضع الداخلى فى مصر يتدهور اسرع من المتوقع .. والوثيقة صادرة بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٧٩ .. ومصدرها الخارجية الامريكية ..

ومستندة إلى معلومات المخابرات المركزية . وهذه المعلومات خاصة بمن اطلقت عليهم « المناضلين الإسلاميين » .

ويقول الجزء الذى يهمنا فى الوثيقة :

١ ـ يستمر السادات فى شن هجمات على اليمين الإسلامى فى مصر ، ويتساءل بعض السياسيين عن مدى حكمة السادات فى شن هجومه ضد حركة من الممكن ان تصبح مركزا للقوى المعارضة لحكمه .. إنه يستمر فى هجومه ويبدو واثقا من نفسه ومن قدراته على قراءة المزاج المصرى .. ولا يبدى خوفه من المسلمين الاصوليين .

٢ ـ كانت الرصاصة الاولى فى هذه الحملة تصريح السادات فى فبراير الماضى (فبراير ١٩٧٩) والذى قال فيه محذرا : « لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين » .. وهذا التحذير كرره بعد ذلك كثيرا .. ثم اقترح تغيير قانون الاحوال الشخصية لإعطاء النساء حقوقاً اكثر خاصة فى المسائل الحساسة مثل الطلاق .. واشار فى خطابه امام مجلس الشعب إلى الحاجة إلى تنظيم الاسرة .. وقام بحل اتحادات الطلاب فى الجامعات فى محاولة واضحة لإنهاء سيطرة الجماعات الإسلامية .. وحث حزبه الحاكم على الاهتمام اكثر بالدعوة والثقافة الإسلامية .

٣ ـ اعتبر قادة المسلمين هذه التحركات جهوداً ترمى إلى القضاء على برامجهم ومطالبهم ، وبعد ان اغلق السادات مراكز تواجدهم التى كانوا يتجمعون فيها اصبحوا اكثر ابتعادا عنه .. ومن ناحية اخرى يعود هذا الابتعاد ـ الذى لا يخلو من الكراهية ـ إلى معاهدة السلام التى لا تفى بوعد استرجاع القدس ، ولا تؤمن للفلسطينيين حقوقهم ..

ولكن غضبهم وغيظهم يعود بشكل رئيسى إلى محاولتهم إعادة توجيه المجتمع المصرى بعيداً عن المؤثرات الغربية .. والعودة إلى الاصولية الإسلامية الصحيحة .

٤ ـ ربما كان السادات محقا فى تصوراته بأن هذه المجموعات الغريبة لا تشكل تهديداً له .. ولكن العديد من المسئولين المصريين تساورهم الشكوك حول استراتيجية السادات غير المفهومة .. وقد اشار زعيم المعارضة إبراهيم شكرى إلى ان السادات يهدف إلى القيام بمواجهة غير ضرورية الآن مع الاصوليين .. وكان إبراهيم شكرى يعارض وينتقد الجهود الرامية إلى منع المعارضة من الوصول إلى مجلس الشعب ، بما فى ذلك الإسلاميون ، وأعرب عن اعتقاده بأن السادات اخطا بتعديله قانون الاحوال الشخصية دون الرجوع إلى الإجراءات التشريعية .

٥ ـ حتى هذا التاريخ فإن من الصعب الإشارة إلى زيادة نشاط المعارضة الإسلامية بإستثناء بعض الاضطرابات التى وقعت فى الجامعات هذا الربيع .. ويضاف إلى ذلك : أن التقارير سجلت ان المعارضة الإسلامية كانت تدعو إلى اضطرابات عامة .

٦ ـ من المؤكد قيام الاصوليين الإسلاميين بتنظيم معارضة نشطة ضد السادات فى الجامعات مرة اخرى فى الخريف ، لأن قوتهم هناك اكبر واوسع من قوة اى قطاع اخر فى المجتمع المصرى ، ولكن ليس لديهم منفذ لتوسيع هذه المعارضة ضد السادات .

انتهى نص الجزء الذى يهمنا فى هذه الوثيقة .

وواضح من هذا الجزء .. ان قوة المعارضة الإسلامية ضد السادات .. زادت .. إنها سيطرت

على الجامعات واصبحت على وشك الخروج منها إلى الشارع .. ثم إنها اصبحت اسرع غضباً من تصرفات السادات التى كانت تثير غيظها .. ومن هذه التصرفات .. استضافة شاه إيران .. عدو الثورة الإسلامية .. الخومينية .. قانون تنظيم الاسرة الجديد .. زيادة عدد النساء فى مجلس الشعب .. ترك زوجته السيدة جيهان رءوف تتصرف كما لو كانت امراة من الغرب !

وفى مذكراتها الموجهة إلى العقلية الغربية والتى صدرت بعنوان « سيدة من مصر » ـ لا « سيدة مصر » ـ تقدم جيهان السادات الكثير من التفاصيل الصغيرة .. المثيرة ، عن تلك الفترة الحرجة بين زوجها ، والمعارضة الإسلامية .. وهذه التفاصيل تشكل فى النهاية شهادة شاهد من اهلها .. وهى شهادة تكشف ما لم تكشفه الوثائق الامريكية .

إنها تقول

ـ انا ، لا احتاج لاحد كى يخبرنى او يعلمنى كيف اكون مسلمة صالحة » .. « انا لا احتجب عن الرجال فى مصر ولن افعل ذلك فى اى مكان اخر » .. انا « لن اغير شيئاً »

وبهذه الجراة سعت جيهان السادات إلى تعديل قانون الأحوال الشخصية ، واضافت إليه مكاسب للمراة ، مثل نفقة المتعة ، وحقها فى الطلاق لو تزوج عليها زوجها ، وإجبار الزوج على ان يخبر زوجته بزواجه من امراة اخرى ، وعلى الزوجة الاولى ان تختار إما الاستمرار او الطلاق .

وقد هاجم المتشددون هذه التعديلات .. وقال الشيخ عبد الحميد كشك :

« إن هذه هى قوانين جيهان وليست قوانين الإسلام .. إن هذه القوانين التى تريدها سوف تحول الرجال إلى نساء والنساء إلى رجال

وسوف تتسبب فى انهيار بنية الاسرة المصرية .. وتحول المئات إلى الكفر .. إن هذه القوانين ضد الشريعة .. ضد كلمة الله كما نزلت فى القرآن » .

ومن يومها - حتى الغيت بعد اغتيال زوجها - عُرفت هذه القوانين باسم « قوانين جيهان » .. وقد خرجت مظاهرات ضدها تهتف : « مثنى وثلاث ورباع » .. « نريد زوجة واثنتين وثلاثا واربعا » !

وكانت الهتافات مثيرة للدهشة والاستغراب .. فالواقع يؤكد صعوبة الزواج من امراة واحدة فقط .. الواقع الاقتصادى ، والاجتماعى المر الذى انفجر بعد ما سُمى بالانفتاح - او الانتفاخ - الاقتصادى .. وهذا الواقع كان احد اسباب ازدهار الجماعات الاصولية فى الجامعات وخارجها .. فقد حاول الشبان والبنات الاحتماء بالدين لمواجهة تيارات الفساد المالى والاخلاقى .. ولتحمل ما يعانونه من ضغوط جنسية ، وإغراءات شيطانية تطاردهم فى كل مكان .. حتى ان باحثا فرنسيا هو جيلز كيبل لم تفته هذه الملاحظة ، وهو يرصد حركة التطرف الدينى فى مصر .. وقال فى كتابه « النبى والفرعون » : إن الكبت لم يكن سياسياً فقط وإنما كان جنسياً ايضا .. يقصد الكبت الذى يعانى منه الشبان .. واضاف : إن العادة « السرية » اصبحت عادة « قومية » فى مصر .

كان مطلب الزواج من اربع مطلباً اقرب إلى الحلم .. او كان نوعاً من الحق المؤجل .. او كان دفاعا عن ميزة منحتها السماء وسلبها المجتمع .

إن السرقة عمل غير شرعى .. بما فى ذلك سرقة حلم الزواج من أكثر من امراة .. حتى ولو كان صاحب الحلم لا يملك فى جيبه ثمن رغيف خبز .. او ثمن تذكرة اتوبيس .

لذلك .. لم يكن غريبا ان ينتقد الاصوليون جيهان السادات .. وان يعتبروها مقلدة للغرب ، وجزءا منه ، وداعية له ، وان يصروا على انها لا تعبر عن المراة الشرقية كما يتخيلونها .. مطيعة .. مستسلمة .. صامتة .. او بعبارة اخرى كانت جيهان السادات فى رايهم ، متفرنجة .

وقد حاولوا إقناعها بالسير فى طريقهم ، وارسلوا إليها فتيات من جماعاتهم ينصحونها بارتداء الحجاب ، والثياب الطويلة .. ولكنها كانت ترد دائما :

« إننى دائما ارتدى ملابس محافظة ومحترمة وذات اكمام طويلة » .. والاكثر اهمية من المظهر ، الجوهر .. والاهم من الثياب .. الاعمال .

ولكن الكلام عن الاعمال بدلا من الثياب لم يعد مقبولا من زوجة الرئيس ، بعد ان تورطت فى نشر حديث لمجلة «بلاى بوى» العارية .. والموجهة إلى المراهقين من الذكور .. وفى العدد نفسه كان هناك حديث اخر للكاتبة المعروفة امينة السعيد نشرته المجلة ، فى صفحة نشرت فيها ايضا صورة لرجل عار » .

وقامت الدنيا ولم تقعد .. وتحولت الفضيحة إلى مقالات شرسة فى الصحف العربية .. وفى منشورات الجماعات الإسلامية ..

وزاد الهجوم على جيهان السادات بعد استضافة نجوم السينما والطرب العالميين ، المتعاطفين مع إسرائيل ، والمؤيدين لها ، والذين كانت اعمالهم الفنية ممنوعة فى البلاد العربية بقرار من لجنة « المقاطعة » .. مثل إليزابيث تايلور .. خوليو .. وفرانك سيناترا .

كان ذلك فى سبتمبر ١٩٧٩

ومنذ ذلك الوقت ، ولمدة سنتين ، راحت الامور الداخلية تزداد حدة وسخونة ، حتى وصلت إلى مرحلة الانفجار .. ثم الاغتيال .. ولكن .. طوال هذه المدة كان السادات ورجاله ، واجهزة الامن ، والصحافة ، يصرون على ان الخطر سياتى من الخارج لا الداخل .. فوقفوا على الباب ينتظرون .. وظلوا هكذا حتى وجدوا الموت يدخل من الشباك ، ويطلق الرصاص بصورة مفاجئة .. اذهلت الجميع ، واصابت من نجا .. بالخرس ■

عادل حمودة